*الخبراء*

*بحث فى نظام القضاء*

*إعداد أ/ هالة أحمد عطالله*

*قسم الفقه وأصوله*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم – ماليزيا*

*Hala.ahmed@mediu.ws*

**خلاصة ـــ هذا البحث يبحث في الخبراء**

**الكلمات المفتاحية : الوصول ، القاضي ، دراسة القانون**

1. **المقدمة**

**الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، سوف نتحدث في هذا المقال عن الخبراء**

**عنوان المقال**

**من أعوان القاضي: الخبراء:**

**يحتاج القاضي كثيرًا إلى أهل الخبرة؛ للاستعانة بهم في الوصول إلى الحق وقت الحاجة, سواء أكانوا أطباء، أم مهندسين، أم محاسبين، أم تُجَّارًا، أم صُنَّاعًا، أم زُرَّاعًا, فالقاضي بالطبع هو رجل تخصص في دراسة القانون، وله دُربة وخبرة -كما سبق أن ذكرنا من صفاته- لكن لا يحيط بكل شيء علمًا، بل قد يغيب عنه أمور كثيرة يحتاج فيها إلى الخبراء.**

**وفي بعض التنظيمات القضائية يوجد خبراء مخصوصون معينون في وزارة العدل، ولهم سُلّم، ولهم وظيفة مخصوصة، وترتيب معين يخضعون له إذا احتاج القاضي إلى الخبير منهم في جهة من الجهات يستعين به؛ حتى يأتي حكم القاضي دقيقًا صحيحًا صائبًا, لكن لو أنه حكم باجتهاده هو فقد لا تكون عنده خبرة بالموضوع المعروض عليه؛ ومن المؤكد أنه سيخبط خبط عشواء, يصيب أو يخطئ, وهذا مرفوض لأنه مجافٍ للعلم.**

**إذًا: القاضي يحتاج إلى الخبراء الذين قد يكونون من الهيئة القضائية، وقد يكونون من خارج هذه الهيئة القضائية، فيكون لهم على كل حال تعويض مناسب يأخذونه من بيت المال, يوصي القاضي به حسب الأحوال، وحسب الزمان والمكان.**

**لكن: هل اشترط الفقهاء في الخبير بعض الشروط؟**

**نعم؛ هناك شروط مخصوصة اشترطها الفقهاء في الخبير، منها:**

**- أن يكون بصيرًا بعمله.**

**- وأن يكون ذا نظر وفطنة.**

**- وأن يكون مأمونًا عدلًا.**

**- وأن يكون عارفًا بقيم الأشياء، ولكل خبير مكتب مخصوص، وله مكاتب خبراء من المثمنين, أي: المقيّمين للأشياء، وإعطائها القيمة المناسبة لها.**

**إذًا: قد يحتاج القاضي إلى أكثر من خبير.**

**هل يُشترط التعدد؟ هل يشترط أن يكون من يستعين بهم القاضي في أمر من الأمور أكثر من واحد؟ فهل يحتاج إلى أكثر من مهندس مثلًا في الأمور التي تحتاج إلى خبرة في الهندسة؟ وهل من الضروري أن يكون إذا استعان القاضي بخبراء في الطب أن يكونوا أكثر من طبيب؟ هل يشترط أن يكون من يستعين بهم القاضي؛ لخبرتهم في أيِّ مجال من المجالات أن يتعدَّدوا، أم يكفي أن يستعين بخبير واحد؟**

**في ذلك خلاف بين الفقهاء، وأساس هذا الخلاف وسببه هو: هل عمل الخبير شهادة، أم حكم؟ فبعض الفقهاء رأى أن عمل الخبير شهادة، مثله مثل شهادة المترجم, فهو يشهد أمام القاضي بكذا وكذا بناءً على خبرته.**

**فمن رأى أن الخبير شاهد، وأن الخبرة ما هي إلا شهادة طلب التعدُّد؛ فالأصل في الشهادة أن تتعدد, قال تعالى:** {ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ} **[الطلاق: 2]، وقال:** {ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ} **[البقرة: 282]؛ ومن نظر إلى عمل الخبير على أنه حكم لأن الحاكم قد أنابه عنه؛ اكتفى بواحد فقط.**

**والراجح: أنه قد يكتفي بواحد في الموضوعات السهلة، وقد يحتاج إلى فريق عمل من أهل الخبرة، وذلك راجع إلى تقدير القاضي، ومدى حاجته إلى أهل الخبرة الذين يستعين بهم؛ ليطمئنَّ في النهاية إلى الحكم الذي سوف يُصدره بناءً على المعلومات, التي يقدمها إليه هؤلاء من أهل الخبرة.**

**المراجع والمصادر**

1. **واصل، نصر فريد واصل، (السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام) ، المكتبة التوفيقية، 1987م.**
2. **عثمان، محمد رأفت عثمان، (النظام القضائي في الفقه الإسلامي) ، القاهرة، دار البيان، 1994م.**
3. **عزام، عبد العزيز عزام، (القضاء في الإسلام) ، دار الكتاب الجامعي، 1977م.**
4. **المالكي، عبد الله محمد بن فرج المالكي، تحقيق وتعليق: قاسم الشماعي، (أقضية رسول الله ) ، بيروت، دار القلم، 1987م.**
5. **اليعمري، ابن فرحون برهان الدين اليعمري، (تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام) ، طبعة دار الكتب العلمية، 2003م.**
6. **العريفي ، سعد بن عبد الله العريفي، (الحسبة والسياسة الجنائية في المملكة العربية السعودية) ، الرياض، مكتبة الرشد، 2002م.**
7. **الزحيلي، وهبة الزحيلي، (الفقه الإسلامي وأدلته) ، دار الفكر، 1989م.**
8. **مصطفى الزحيلي، محمد مصطفى الزحيلي، (التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي) ، دار الفكر، 1982م.**
9. **الطريفي، ناصر بن عقيل الطريفي، (القضاء في عهد عمر بن الخطاب) ، الرياض، نشر مكتبة التوبة، 1994م.**
10. **الحميضي، عبد الرحمن عبد العزيز الحميضي، (القضاء ونظامه في الكتاب والسنة) ، جامعة أم القرى، 1989م.**
11. **الكويتية، وزارة الأوقاف الكويتية، (الموسوعة الفقهية الكويتية) ، الكويت، طبعة ذات السلاسل، 1995م**
12. **مليجي، أحمد محمد مليجي، (النظام القضائي الإسلامي)، القاهرة، مكتبة وهبة، 1984م.**
13. **الماوردي، علي بن محمد الماوردي، (الأحكام السلطانية والولايات الدينية) عالم الكتب، 2007م.**
14. **أبو العنين، عبد الفتاح أبو العنين، (القضاء والإثبات في الفقه الإسلامي) ،مطبعة الأمانة، 1983م.**
15. **إبراهيم، محمود علي أحمد إبراهيم، (الحجج القضائية في الشريعة الإسلامية) ،دار الهدى، 1983م.**